AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الاقتصاد الريعي وأثره على القدرة التنافسية للصادرات السلعية في الاقتصاد العراقي للمدّة (2004-2021)

https://doi.org/10.29124/kjeas.1659.08

م. م. بيداء جواد كاظم[1] أ. د. جعفر باقر علوش[2]

baydaagawld@gmail.com jaffallwsh@gmail.com

كُلّية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

يحظى موضوع القدرة التنافسية باهتَمّام كبير منْ قبل الاقتصادات الدولية لا سيما مع التطوّرات المتَمَثّلة بالعولمة والانّدماج الاقتصادي العالمي، فضلا عن سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق . لأنّ مفهوم القدرة التنافسية يتُعدّى قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في العالمية مجموعة التحديات التي تَمَكّن الدولة منْ أنّ تنتج السلع والخدمات وطرحها في الأسواق المحلّية والدولية لذلك فأنّ القدرة التنافسية كمفهوم يرتبط بالقدرات التصديرية والمنْاخ التجاري العالمي وإمكانية الدولة منْ الولوج إلى الأسواق العالمية .

فالقدرات التنافسية لأي بلد ترتبط بمدى القدرات الإنتاجية وطبيعة السلع والخدمات الممكن تصديرها وفي الاقتصاد العراقي الذي يهيمنْ فيه قطاع النفط على النسبة الأكبر منْ صادراته، إذْ إنّ هذه النسبة المتعاظمة للصادرات النفطية تؤثّر على القدرات التنافسية للصادرات السلعية بشكُلّ ملحوظ، بمعنى أنّ القدرات التنافسية للصادرات السلعية في الاقتصاد العراقي مرهونة في تطوّرها وتزايد نسبها بقطاع النفط ونسب تصديره.

ومنْ هنا بدأت فكرة موضوع البحث الاقتصاد الريعي وأثره على القدرة التنافسية للصادرات السلعية للمدّة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي .

Abstract

The issue of competitiveness occupies wide interest in international economies, especially with the developments represented by globalization and global economic integration, as well as policies of openness and market liberalization. Because the concept of competitiveness goes beyond the state's ability to produce goods and services that compete in the world to the challenges that enable the state to produce goods and services and offer them in local and international markets. Thus, competitiveness as a concept is

linked to export capabilities, the global trade climate, and the state's ability to access global markets.

The respiratory capabilities of any country are linked to the extent of production capabilities and the nature of goods and services that can be exported, and in the Iraqi economy, in which the oil sector dominates the largest proportion of its exports, and this growing proportion of oil exports affects the competitive capabilities of commodity exports significantly, meaning that the competitive capabilities of commodity exports in the Iraqi economy are dependent on Its development and increasing proportions in the oil sector and its export rates.

Hence the topic of research came: the rentier economy and its impact on the competitiveness of commodity exports for the period (2004-2021) in the Iraqi economy.

أهمّية البحث:

تكمنْ أهمّية البحث في قياس القدرة الاقتصاد الريعي التنافسية للصادرات السلعية وقياس بعض المؤشّرات المهمة والرئيسية والمهمة للقدرات التنافسية توضيح الامكانّات المتاحة للإنتاج السلعي وفضلا عن الأهمّية النسبية لتلك المنْتجات وعلاقتها الصادرات النفطية .

مشكُلّة البحث

تدور مشكُلّة البحث حول :

- هل أنّ صادرات الاقتصاد الريعي النفطية تؤثّر على اتّجاهات ومؤشّرات القدرة التنافسية للصادرات السلعية في الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث:

ينطلق البحث منْ فرضية مفادها أنّ هنالك تأثير للاقتصاد الريعي على القدرات التنافسية للصادرات السلعية في الاقتصاد العراقي ينعكس أثره منْ خلال أثر نسب الصادرات النفطية إلى الناتج الإجمالي على نسب الصادرات السلعية إلى الناتج المحلّي الإجمالي، وكذلك على بعض مؤشّرات القدرة التنافسية .

هدف البحث

توضّح العلاقة بين القدرة التنافسية للصادرات السلعية في الاقتصاد العراقي وبين الصادرات النفطية وأهمّية النفط في الناتج المحلّي الإجمالي، نتيجة لتعاظم دور قطاع النفط للنمط الريعي للاقتصاد العراقي.

المبحث الأول:- الاطار النظري للاقتصاد الريعي في ظلّ القدرة التنافسية للصادرات السلعية

أولاً :- الاقتصاد الريعي منْ إذْ المفهوم

1-مفهوم الاقتصاد الريعي

وردت في الفكر الاقتصادي مجموعة منْ المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الريعي منْها، "أنّه الاقتصاد الذي يعتَمّد الجزء الأكبر منْ مداخيله على ريوع خارجية مدفوعة منْ قبل فاعلون أجانّب". وكذلك يُعرّف بأنّهُ "اقتصاد ساكن غير منْتج إلّا في حدود قليلة، إذْ يعتَمّد فقط على الربح المتحصّل منْ استخراج السلعة أو بيعها أو تصديرها ، وهو نقيض الاقتصاد المنْتج القائم على عمليات إنتاجية متسلسلة للمواد التي ينخرط فيها الكثير منْ الأفراد في تطوير المواد إلى منْتجات جديدة"[1].

يشير الاقتصاد الريعي إلى "اعتَمّاد اقتصاد دولة ما على بعض القطاعات المدرة للريع بشكُلّ كبير، أي أنّها تعتَمّد عليه في تيسير نشاطها الاقتصادي وتحقيق برامجها التنموية على الإيرادات المتأتّية منْ أحد أنّواع الريع المختلفة"[2]، أو يعني بأنّه "اعتَمّاد اقتصاد ما على وجود موارد مالية خارجية غير مرتبطة بعملية الإنتاج". هل أدى إلى ظهور ممّارسات ريعية تثبط استَمّرار الإنتاج المحلّي.[3] وغالباً ما يكون الاقتصاد الريعي المصدر الرئيس لدخل الاقتصاد المحلّي. يعتَمّد الاقتصاد الريعي على النشاط الاقتصادي للسكان، والذي يرتبط بإعادة توزيع الإيجارات واستهلاكها، بدلاً منْ تشجيع إنتاجهم.[4]

2- خصائص الاقتصاد الريعي

ويمكن لنا استعراض خصائص الاقتصاد الريعي بما يأتي:

أ- **الاعتَمّاد على مورد واحد:** يُعدّ الاعتَمّاد على مصدر دخلي واحد منْ أهمّ السمات التي تتحد فيما إذْا كأنّ الاقتصاد ريعياً أم لا هذا منْ جهة، فإذْا كأنّ الاعتَمّاد خارجياً فأنّه يساهمّ في تعميق مفهوم الاقتصاد الريعي منْ جهة اخرى.

ب- **هيمنْة القطاع العام:** تنبع هيمنْة القطاع العام منْ الدور الذي منْحته القوانين المحلّية ونوع المورد الريعي الذي يعتَمّد عليه الاقتصاد، إذْ إنّ الريع المتحقق منْ استخراج الموارد الطبيعية، لاسيّما النفط مثلاً وبحكم القوانّين التي تَمّنْح الملكية العامّة

---

[1] ذياب فهد الطائي، المظاهر الاقتصادية للاقتصاد الريعي، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بدون سنة نشر، ص1.

[2] نهلة جوامير مايخانّ و أسماء جاسم محمد، دور العوائد الريعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلّي الإجمالي على وفق تجربة الأمّارات العربية المتحدة، مجلّة كُلّية دجلة الجامعة، المجلد (6)، العدد (1)، كانون الثاني، 2023، ص248.

[3] ناجي حسين، دراسة تحليلية لمنْاخ الاستثَّمّار في الجزائر، قسنطينة، الجزائر: جامعة منْتوري، (2006–2007)، ص72.

[4] عبد الله جناحي، "المجتَمّع الأهلي في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة البحرينية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4209، صفحة ملف (17–3–2014).

له، فأنّ العائدات المتأتّية منْ تصديره تذهب اليها، وهي تقوم بعد ذلك ومنْ خلال الموازنة العامّة في توزيعها تصبح شكُلّ نفقات استهلاكية واستثمّارية[5].

ت- **ضعف هيكُلّ الإنتاج المحلّي:** إذْ تتّصف الاقتصاديات الريعية بانخفاض إسهام القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي باستثناء القطاع النفطي، إذْ يتّمّيّز بهيمنْة القطاعات الأخرى وتتجلى أهمّية هذا القطاع الريعي، على وفق لذلك فأنّ الاقتصاد الريعي ما هو إلاّ اقتصاد توزيعي ريعي وليس اقتصاداً منْتجاً [6].

ث- **أحادية جانّب:** يُسهم مؤشّر التركيز في الصادرات في بيان مدى ريعية الاقتصاد، إذْ يشير ذلك المؤشّر إلى طبيعة الصادرات الكُلّية ونوعها وحجمها وهيكُلّها، ممّا يبيّن أنّها تتسم بأنّها أحادية، فكُلّما كانّت نسبة هذا المؤشّر مرتفعة دَلّ على ضعف التنويع في حجم الصادرات، واعتّمّاد الاقتصاد على سلعة معينة في حجم صادراتها ممّا يعني أنّ الاقتصاد يتصف بالريعية[7].

ج- **ارتفاع حجم الاستيرادات:** أنّ ارتفاع حجم الأنّفاق العام المتأتي منْ تزايد حجم الإيرادات العامّة بفعل التصدير للمورد الريعي يسهمّ في تزايد القوة الشرائية في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الريعي ممّا يؤدي إلى تزايد الاستيرادات لتلبية الطلب الكُلّي[8].

ثانيا- مفهوم القدرة التنافسية

أنّ تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمّية لأنها تحدد معالم الظاهرة ونطاقها وكيفية قياسها وتفسيرها ومعوّقات تطويرها، فضلاً عن مغزاها بالنسبة للسياسة الاقتصادية، ولكن هذا التحديد ليس بالأمر اليسير بسبب تعقد مفهوم التنافسية مثله مثل المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتُعدّدة لاسيما العولمة والتنمية، بسبب عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متّمّاسك يسمح بتفسيرها وتحديدها تحديداً علمياً دقيقاً. ولذلك يصعب تحديد مفهوم موحد للقدرة التنافسية، ويصعب أكثر تطويع هذا المفهوم لخصائص بلد معين أو منْطقة محدّدة[9].

---

[5] تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص106.

[6]EU, Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development, Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries, held In Boon for a period to 16 -17 May 2006 , P2.

[7] M. M. Abdel-Rahman, Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia, Department of Economics, King Saud University, Riyadh, 2007, P6.

[8] محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية، الحوار المتّمّدن، العدد 3637، 2012، ص10.

[9] نوري منْير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (4)، 2006، ص22.

ويعرّف المجلس الامريكي القدرة التنافسية بأنّها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستَمّراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل". أي تشير إلى قدرة الدولة على الاستفادة الكاملة منْ مواردها جميعها لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وجودة عالية، ما يعني التنافس مع الاقتصادات الأخرى على المستويين المحلّي الدولي، منْ خلال ركائز عدّة منْها: تحفيز وجذب الاستثَّمار العالمي والمحلّي، ودعم البنية التحتية والتكنولوجيا، وكفاءة النظام القضائي، والوصول إلى الأسواق العالمية، والاتفاقيات التجارية، والسياسات النقدية والمالية المواتية، والأسواق المالية المفتوحة، والإجراءات ممكنه في قطاع الأعمال، ورأس المال البشري المتكيف مع احتياجات السوق، وأسواق العمل المرنة، والمنْافسة العادلة في سوق.[10]

3- أهمّية القدرة التنافسية

أصبحت القدرة التنافسية الأداة الرئيسة لتطوير قدرة الاقتصاد، وتكمنْ أهمّيتها في مشاركتها في: تحسين الكفاءة وتحفيز الاستثَّمار الأجنبي منْ خلال تحرير السوق، ومساعدتها في تحديد فرص النموّ، ويسهل الوصول إلى أسواق أكبر وأوسع، ويجذب رأس المال ويساهمّ في عملية التنمية. تحسين مستويات الأداء وتحسين مستويات المعيشة منْ خلال خفض التكاليف والأسعار. تتبع أهمّية تحليل القدرات الداخلية لأيّ مؤسّسة منْ حقيقة أنّ هذه العملية تتعزز منْ خلال تشخيص نقاط القوة والضعف في مواردها وأنّشطتها ومكوناتها المؤسسية،[11] ثَّمّ الوقوف في مواجهة الوضع المالي وتوقعات المؤسّسة ومقارنتها مع القدرات الخارجية لتحليل العملة ترتبط المخرجات بتشكيل حزمة تحليل استراتيجي. إذْ إنّ القدرة الداخلية للمؤسّسة هي هوية محدّدة تَمّتلكها منْظمة وأخرى ليس لديها قدرات ممّاثلة، فأنّ عملية تحليل عوامل القدرة الداخلية يجب أنّ ترتبط بالتنظيم الداخلي الجوانّب والأنّشطة والقسم، ومنْ ثَّمّ يجب على كُلّ وظيفة منْ وظائف التسويق والبحث والتطوير وإدارة الموارد البشرية التحقيق في أهداف واستراتيجيات وبرامج هذه الوظائف جميعها ،فضلا عن اهتمامات الكفاءة في سعة استعمال تلك الوظائف واستراتيجياتها وسياساتها

تنبع أهمّية التنافسية منْ حقيقة أنّ الهدف الرئيس الاقتصادات جميعها هو تحقيق مستوى معيشي مرتفع ومتزايد لمواطنيها، والقدرة على ذلك لا تعتَمّد على تكوين فكرة المنْافسة بل على الإنتاجية. وعمل الموارد والعمالة ورأس المال، ولا سّيما كانت الإنتاجية تعتَمّد على السلع والخدمات المنْتجة في الدولة، فأنّ هذه السلع والخدمات تقاس منْ إذْ الأسعار التي يمكنك الحصول عليها في السوق الدولية،[12] ومنْ ثَّمّ تُقاس التنافسية الحقيقية بالإنتاجية. ستؤدّي زيادة الإنتاجية إلى زيادة قيمة السلع المنْتجة وزيادة الدخل المحلّي. تزيد العولمة منْ عائدات الإنتاجية منْ خلال فتح أسواق واسعة للمنْافسة

---

[10] المركز الوطني للتنافسية ، . https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Competitiveness.aspx

[11] علي توفيق الصادق، المنْافسة في ظل العولمة والمضامين القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، سلسة بجوث، صندوق النقد الدولي معهد السياسات الاقتصادية، العدد الخامس، ابو ظبي، 1999، ص5.

[12] ايمانّ محمد احمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 38، ربيع 2007، ص27.

الوطنية. يُعدّ تحسين القدرة التنافسية المحلّية للمنْتجات أحد أهمّ الأهداف التي تشكُلّ تحديًا لكُلّ منْ الدول الصناعية المتقدّمة والدول النامية. تنبع أهمّية القدرة التنافسية أيضًا منْ التزامها بتوفير بيئة تنافسية مناْسبة تَمّكّن منْ تخصيص الموارد واستعمالها بكفاءة وتشجع الابتكار والابتكار بطريقة تؤدّي إلى تطوير الإنتاجية وتحسين مستويات الأداء وتحسين مستويات وقدرات المعيشة. أعضاء المجتَمّع لا تهدف القدرة التنافسية طويلة الأجل للاقتصاد إلى زيادة حجم الصادرات الوطنية إلى الأسواق الدولية.

تحليل قيمة الإيرادات النفطية ونسبتها في ظلّ الإيرادات العامّة:

على الرغم منْ الدور الفاعل والمساهمة المحورية التي يؤديها القطاع المالي في تحقيق النموّ والاستقرار الاقتصادي لأيّ بلد، إلّا أنّ مسألة سيطرة الإيرادات النفطية لتغطية المالية العامّة قد تشكُلّ تهديداً للفعاليات الاقتصادية العراقية كافة، إذْ يبرز اختلال هذا القطاع في الاعتَمّاد الكبير على مبيعات النفط الخام، والتي هي بمثابة الممول لأغلب فقرات الموازنة العامّة في البلد. يبيّن الجدول (1) نسبة إسهام الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامّة ومدى الاعتَمّاد الريعي في تَمّويل الموازنة العامّة، التخلخل واضح في الموارد وحجم العجز بسبب التغيّرات المستَمّرة لأسعار النفط العالمية.

الجدول (1)

نسبة مساهمة الإيرادات النفطية ونسبتها منْ الإيرادات العامّة في العراق للمدّة (2004-2021)**مليون دينار**

السنوات	الإيرادات العامّة	الإيرادات النفطية	إيرادات النفط منْ الإيرادات العامة (%)
2004	32982739	32823095	99.52
2005	40502890	40007608	98.78
2006	49232349	48641120	98.80
2007	54599451	53371115	97.75
2008	80252182	79266345	98.77
2009	55209353	51874544	93.96
2010	70178223	68645785	97.82
2011	99998776	98215183	98.22
2012	119466403	116597076	97.60

97.47	**110890539**	**113767395**	**2013**
92.11	**97072410**	**105386623**	**2014**
77.20	**51312621**	**66470252**	**2015**
81.36	**44267063**	**54409270**	**2016**
84.14	**65071929**	**77335955**	**2017**
89.73	**95619820**	**106569834**	**2018**
92.24	**99216300**	**107567000**	**2019**
86.15	**54448000**	**63199000**	**2020**
87.34	**95270298**	**109081969**	**2021**
92.72	**72367270**	**78122759**	**المتوسّط**
77.2	**32823095**	**32982739**	**الحد الأدنى**
99.52	**116597076**	**119466403**	**الحد الأعلى**
********	**6.89**	**7.76**	**معدّل النموّ المركب**

المصدر: منْ إعداد الباحثة بالاعتّماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية، المديرية العامّة للأبحاث والإحصاء، للسنوات (2004-2021)

أنّ نسبة التغيّر الحاصلة في حجم الإيرادات العامّة خلال المدّة (2004-2021) يمكن ملاحظتها منْ خلال الجدول (1) إذْ يبيّن أنّ الإيرادات العامّة في عام 2004 بلغت (32982739) مليون دينار وكأنّت نسبة الايراد النفطي (99.52%) إذْ شهدت ارتفاعا منْ إجمالي الإيرادات العامّة محقّقة على نسبة خلال مرحلة الدراسة، وإذْ استَمّرت الزيادة في الإيرادات العامّة حتى عام 2008، إذْ اتّجهت تلك الزيادة في حجم الإيرادات العامّة إلى (80252182) مليون دينار، ويعزى إلى أنّ هذه الزيادة التي حدثت بالإيرادات العامّة وكذلك في الإيرادات النفطية (79266345) مليون دينار وايضا بسبب الانفتاح العراق مع العالم الخارجي في زيادة تصديره إلى النفط الخام، وقد حدث هناك امر سلبي بحجم الإيرادات العامّة في عام 2009، لأنّ الانخفاض الذي حصل (54599451) مليون دينار، وهذا الانخفاض حصل نتيجة الأزمة العالمية التي حدثت في منْتصف عام 2008 وانّعكاسها على تراجع أسعار النفط الخام، فضلاً عن أثر ذلك على الإيرادات النفطية، إذْ تراجع الايراد النفطي إذْ بلغ (51874544) مليون دينار، وبنسبة منْ الايراد العام (93.78%)، في عام 2012 بلغت نسبة إيرادات النفط منْ الايراد العام نحو (97.60%) نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية إلى (116597076) مليون دينار، وبلغت الإيرادات العام (119466403) مليون دينار.

ففي السنوات (2013-2016) تراجع مجددا وقد وصل الانخفاض في الإيرادات العامّة إلى (54409270) مليون دينار، ويرجع سبب هذا الانخفاض وتراجع وهو انخفاض بأسعار النفط الخام خلال تلك المرحلة والاحداث التي تَمّر بها البلد مجددا وانخفاض في الإيرادات النفطية حتى وصلت (44267063) مليون دينار، ووصلت نسبة المساهمة (81.35%)، أمّا في عام 2017 فبين أنّ هنالك ارتفاع في الإيرادات العامّة مقارنه السنوات السابقة إذْا بلغت (77335955) مليون دينار ونسبة الايراد النفطي بلغت (65071929) مليون دينار وهذا الارتفاع حصل نتيجة لارتفاع سعر النفط[13]. وكما سَجّلَتْ الإيرادات العامّة في عام 2019 ارتفاعا ملحوظ لتبلغ نسبة الإيرادات العامّة (107567000) مليون دينار مقابل (106569834) مليون دينار لعام 2018 وهذا الارتفاع حصل نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وهذه الزيادة نتجت عن زيادة كمية الإنتاج النفط الخام وبلغت الإيرادات النفطية (99216300) مليون دينار وبنسبة مساهمة (92.23%) منْ الإيرادات العامّة. وقد سَجّلَتْ الإيرادات العامّة 2020 انخفاضا كبيرا بلغت نسبة (41.2%) مقابل عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني الإيرادات النفطية نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورنا وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلا عن التزام العراق سينخفض الإنتاج حسب مقررات اوبك إذْ شكُلّت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر منْ إجمالي الإيرادات العامّة لتبلغ مساهمّته (86.2%) يبلغ (57595716) مليون دينار. أمّا في عام (2021) ازدادت إلى (109081969) مليون دينار الإيرادات العامّة بمعدّل تغير سنوي بلغ (99.70%) منْ هذا حقق فائض نتيجة الفرق بين سعر النفط المثبت في الموازنة (45 دولار للبرميل) وسعر البيع الفعلي للنفط العراقي الذي تجاوز (75) دولار للبرميل اواخر عام 2021 بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة أكبر منْ نسب الإيرادات العامّة

المبحث الثالث

تحليل بعض المؤشّرات القدرة التنافسية للصادرات النفطية في العراق للمدّة (2004-2021)

هناك مؤشّرات عدّة لقياس القدرة التنافسية للصادرات النفطية ، إذْ تساعد هذه المؤشّرات في توفير المعلومات اللازمة عن الوضع التنافسي للصادرات واجراء المقارنات عبر الزمنْ، ولذلك سَيتَمّ استعراض هذه المؤشّرات وتَمّ استعمالها في قياس القدرة التنافسية للصادرات النفطية العراقية خلال المدّة 2004-2021.

أولاً : مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الإجمالي

1- تحليل نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الإجمالي

منْ المعروف أنّ القطاع الصناعي بدأ بالتقلص تدريجياً، ولم تثبت سوى الصناعات التي تعتَمّد على المواد الأولية الخام مثل التُعدّينية غير المعدنية والغذائية. أمّا الكيميائية ففي القطاع العام تتركّز في عدد منْ المصافي القديمة ذات تعامل تعقيد فني منْخفض، ومعامل الأسمدّة المتوقفة والتي تَمّ تخصيص بعِضها في عدد منْ منْشآت القطاع الصناعي. ويُعدّ مؤشّر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكُلّ الناتج المحلّي الإجمالي والتي تُعدّ منْ أهمّ المؤشّرات التي تعطينا مدى تطوّر نسبة المساهمة وتدهورها منْ خلال مجمل النشاط الاقتصادي.

[13] البنك المركزي العراقي، التقري الاقتصادي السنوي، المديرية العامّة للإحصاء والأبحاث السنوية، بغداد، 2007، ص10.

يتضح منْ الجدول (2) أنّ المساهمة في عام 2004 بلغت نحو (1.76%)، وانخفضت ل: (13.21%) في عام 2005، وارتفعت في عام 2010 إذْ أنّخفض إلى (2.32%) بعد أنّ كانّت نسبة المساهمة(2.61%) في عام 2009 ويكمنْ سبب ذلك الانخفاض عدم تهني سياسات صناعية رشيدة في مجال الاستثَّمار الصناعي وكيفية استغلال الموارد المتاحة في هذا القطاع والاعتَمّاد على الصناعات الاستخراجية اي القطاع النفطي إذْ لم تتوفر السياسة الاقتصادية المنْاخ الاستثَّماري الملائم لدعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثَّمار الصناعي الضعف الذي أصاب التشريعات القانّونية فضلا الإجراءات التي لم تتكفّل بتطوير القطاع الصناعي[14].

جدول (2)

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الإجمالي في العراق للمدّة 2004-2021

القيمة: مليون دينار،

السنوات	الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية	إنتاج الصناعة التحويلية	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في GDP %
2004	53235368	937681.6	1.76
2005	73533698	971031.3	1.32
2006	95587954	1473218.3	1.54
2007	111455813	1817913.8	1.63
2008	157026062	2644173.0	1.68
2009	130642187	3411291.9	2.61
2010	158521511	3678714.6	2.32
2011	211309950	6132760.8	2.90
2012	254255490	6919449.2	2.72
2013	273587529	6286042.4	2.30
2014	266420384	4999233.9	1.88
2015	207876191	4234716.9	2.04

[14]) سلام زامل الشمري، تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلّة العلوم الاقتصادية، كُلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 57، المجلد 15، 2020، ص22.

2016	**196536350**	**4436442.7**	**2.26**
2017	**221665709**	**4819896.4**	**2.17**
2018	**268918874**	**4933429.4**	**1.83**
2019	**262917150**	**5257100.3**	**2.00**
2020	**198774325**	**5988450.7**	**3.01**
2021	**301439533**	**8226299.2**	**2.73**
المتوسّط	**191316890**	**4287102.6**	**2.15**
الحد الأدنى	**53235368**	**937681.6**	**1.32**
الحد الأعلى	**301439533**	**8226299.2**	**3.01**
معدّل النموّ المركب	**11.45**	**14.54**	**2.77**

المصدر: منْ إعداد الباحثة بالاعتَمّاد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات (2004-2021).

خلال المدّة 2011- 2019 فقد أخذت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى الناتج الإجمالي المحلّي بالتذبذب فقد بلغت في عام 2019 (20%) بعد أنّ كانّت في2011 نحو (2.90%). ويعود سبب ذلك للظروف التي مرت بيها البلد منْ ظروف أمنْية صعبة، وتوقّف العديد منْ المعامل والمصانّع وتدمير البنى التحتية للمحافظات التي تكثر فيها المصانّع (الغربية والشمالية).

في عام 2020 ارتفعت نسبة المساهمة بمقدار (3.01%) ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة النسبية في قطاع الصناعة التحويلية فضلاً عن الانخفاض الكبير في قيمة الناتج المحلّي الإجمالي، بسبب جائحة كورونا، وكذلك انخفاض أسعار النفط الخام ممّا قلل منْ نسبة مساهمّتها منْ الناتج الإجمالي المحلّي، أمّا في عام 2021 فقد كأنّ الانخفاض مشهوداً منْ خلال نسبة مساهمة القطاع الصناعة التحويلية منْ الناتج الإجمالي المحلّي، الذي قدره (2.77%) وذلك بسبب تعافي أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

أولاً: تحليل لبعض مؤشّرات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية للمدّة (2004-2021)

1- <u>مقياس القيمة المضافة VAI:</u>

يمّثل مجموعة القيم التي تضاف إلى القيمة المواد الأولية الداخلة في الصناعة لمراحل عملية الإنتاج جميعها حتى تكون هذه المواد سلعاً إنتاجية نهائية وتستعمل هذه المقاييس لتقويم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية، والرقم القياسي للقيمة المضافة هو أداة مفيدة لقياس القدرة التنافسية والأداء التنافسي في حين أنّ هنالك مستويات منْ التحليل

لقياس هذه القدرة للصناعات التحويلية لذلك أنّ مقياس الرقم القياسي للقيمة المضافة يمكن به مقارنة الصناعات وترتيبها بحسب ادائها التنافسي إذْ أنّ الصناعة التحويلية تَمتلك رقما قياسيا أعلى ستكون ذات أداء تنافسي أعلى وتحسب حسب المعادلة :

مقياس القيمة المضافة VAI= قيمة الإنتاج الإجمالي -قيمة مستلزمات الإنتاج

نلاحظ منْ الجدول (3) انخفاضا واضحا للقيم خلال المدّة (2004-2021)في قيم الإنتاج وبنسبة تفوق مستلزمات الإنتاج.

إنّ مؤشّر قيمة مستلزمات الإنتاج يمّثل مقدار ما تدفعه المنْشآت منْ مبالغ نقدية بهدف استَمّرارها في الإنتاج، وذلك بعد استبعاد المبالغ النقدية لكُلّ منْ الاجور والرواتب والاندثارات، إذْ أنّ الاستعمال الرشيد يؤدي إلى تخفيض تكاليف هذه المستلزمات منْ جهة والارتفاع في كميات الإنتاج منْ جهة أخرى، وهذا يساعد الصناعة في دخول الأسواق التنافسية منْ للإنتاج بجودة عالية تضمنْ الاستَمّرارية والاستقرار في ذلك السوق مقارنه بالسلع المستوردة وتحقيق مستويات كمية ونوعية متفوقة.

أمّا القيمة المضافة فهي أحد المؤشّرات المهمة والرئيسة لأي قطاع سواء أكانّ اقتصادي أم اجتَمّاعي، لأنّها منْ أهمّ الوسائل المستخدمة لتأشير مدى فعالية القطاع الصناعي ومدى تطوّر أقسامه وفروعه ودرجة كفاءة في استعمال مدخلاته منْ الموارد المتاحة، ويمكن استغلال هذا المؤشّر على المستوى الاقتصاد الكُلّي.

يبيّن الجدول (3) أنّ القيمة المضافة كأنّت سالبة في عام 2004 بلغت نحو (57419.1) مليون دينار، إلا أنّها ارتفعت في عام 2006 فبلغت (35163.2) مليون دينار. سبب اهتَمّام الدولة بالقطاع الصناعي والتخصيصات المالية التي أسهمّت بشكُلّ فعّال في عودة المنْشآت إلى ممّارسة العملية الإنتاجية. وفي عام 2013 انخفضت القيمة المضافة إذْ بلغت (80190.4) مليون دينار، نتيجة لعدم مساهمة الدولة في تفعيل القطاع الصناعي. وفي عامي 2014-2015 شهدت القيمة المضافة انخفاضاً كبيراً عام 2014 (2033579.7) مليون دينار، وكذلك عام 2015 ايضاً منْخفضة إذْ بلغت (984221.9) مليون دينار، ويعزى ذلك الانخفاض إلى الظروف التي مَر بها العراق وتردي الأوضاع الأمنْية ودخول العصابات الإرهابية للمحافظات الشمالية والغربية، وكذلك سَببٌ اخر انخفاض أسعار النفط. أمّا في نهاية مدّة البحث في عامي 2019-2020 القيمة فقد سَجّلَتْ ارتفاعاً ملحوظاً إذْ بلغت في عام 2019 نحو (727268.3) مليون دينار. وفي عام 2020 بلغت القيمة المضافة نحو (2512132.7) مليون دينار، إلا سَجّلَتْ ارتفاع ملحوظ وكبير في عام 2021 بلغ نحو (4015571.2) مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التعافي في الاقتصاد العراقي بعد انتهاء تفشي جائحة كورونا. وقد بلغ متوسط القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خلال المدّة 2004- 2021 نحو (1106753.944) مليون دينار.

الجدول (3)

قيمة مستلزمات الإنتاج في القطاع الصناعة التحويليةفي العراق للمدّة (2004-2021) **(مليون دينار)**

السنوات	إنتاج الصناعة التحويلية	قيمة المستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة حسب مؤشّر Val
2004	**937681.6**	**995100.7**	**-57419.10-**
2005	**971031.3**	**1012624.7**	**-41593.40-**
2006	**1473218.3**	**1438055.1**	**35163.20**
2007	**1817913.8**	**1307232.1**	**510681.70**
2008	**2644173**	**1154791.1**	**1489381.90**
2009	**3411291.9**	**1959758.1**	**1451533.80**
2010	**3678714.6**	**2261333.7**	**1417380.90**
2011	**6132760.8**	**3831336.6**	**2301424.20**
2012	**6919449.2**	**5718418.0**	**1201031.20**
2013	**6286042.4**	**6205852.0**	**80190.40**
2014	**4999233.9**	**2965654.2**	**2033579.70**
2015	**4234716.9**	**3250495.0**	**984221.90**
2016	**4436442.7**	**4053627.1**	**382815.60**
2017	**4819896.4**	**4367331.0**	**452565.40**
2018	**4933429.4**	**4705813.0**	**227616.40**
2019	**5257100.3**	**4529832.0**	**727268.30**
2020	**5988450.7**	**3476318.0**	**2512132.70**
2021	**8226299.2**	**4210728.0**	**4015571.20**

المتوسّط	**4287103**	**3191350**	**1106754**
الحد الأدنى	**937681.6**	**995100.7**	**35163.2**
الحد الأعلى	**8226299.2**	**6205852**	**4015571**
معدّل النموّ المركب	**14.54**	**9.43**	**28.38**

المصدر: منْ إعداد الباحثة بالاعتَمّاد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات (2004-2021).

2- مؤشّرا لصافي الصادرات NEI

يبيّن حصة القطاع الصناعة التحويلية منْ خلال صافي الصادرات، إذْ يُعدّ مؤشّراً مهماً في قياس الأداء التجاري للصناعة إذْ يتعامل مع صافي الصادرات بإدخاله قيمة الاستيرادات في الحساب الكمّي يحسب بالصيغة الآتية :

مؤشّر صافي الصادرات = صافي الصادرات / الإنتاج الإجمالي *100

منْ أهمّ الانّتقادات التي تؤخذ على استعمال مقاييس أو مؤشّرات الميزة النسبية الظاهرة أنّ يأخذ في الحسبانّ قيمة الصادرات فقط، ويتجاهل قيمة الاستيرادات، لذلك لم يتَمّ الاعتَمّاد عليه في حسابه في الدراسة، وفي هذا الصدد افترض Balassa في العام 1965 مقياساً بديلاً يأخذ بالحسبانّ قيمة صافي الصادرات لسلعة ما لبلد معين، أمّا صافي الصادرات فهو يمّثل الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات[15]. وإذْا حصلنا على الرقم الصافي الصادرات لسلعة ما فيتَمّ تقسيمه على مجموع النشاط التجاري لتلك السلعة لتحصل على رقم القياسي تقع قيمته ما بين موجب واحد وسالب واحد، وأنّ قيمة موجب واحد صحيح تعني لا توجد استيرادات منْ تلك السلعة والقيمة السالبة تعني عدم وجود صادرات منْ هذه السلعة.

يبيّن الجدول (4) حجم الصادرات الكُلّية كنسبة منْ الناتج المحلّي الإجمالي، إذْ بلغت في عام 2004 نحو (56.27%) بسبب استئناف عملية تصدير النفط الخام، وانخفضت النسبة إلى (54.35%) في عام 2005، ويعزى ذلك إلى الأوضاع الأمنْية غير المستقر نتيجة عملية التغيّر السياسي، واستَمّر الانخفاض وبشكُلّ متباين في هذه النسبة إلى أنّ بلغت نحو (50.33%) في عام 2008، وانخفضت هذه النسبة حتى بلغت نحو (39.40%) في عام 2009، ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ إلى انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية، بسبب تأثره بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، ومنْ ثَمّ حَقَقَ تعافٍ وسَجّلَ ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2010 و 2011 ليبلغ (40.30%) و (45.68%) على التوالي ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بما لا يتجاوز (100) دولار. وبعد عام 2014 شهد العراق أزمة حقيقية تتجسّد في سيطرة داعش على بعض المحافظات العراقية، وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، ممّا شهد أزمة أثّرتْ على صادراته فقد سَجّلَ نسبة بلغت نحو (32.32%) عام 2015 وأنّخفض إلى (28.16%) في عام 2016،

[15]) Marc- Andreas Muendler, (1965) Comparative Advantage by Sector of Industry. Brazll 1986-2001, 17, 2007, p116-133.

وقد حَققَ استقراراً نسبياً بسبب تحرّر بعض المدن منْ سيطرة داعش وتعافي الأسعار النفطية في السوق الدولية لترتفع النسبة إلى (40.80%) في عام 2018، وقد سَجّلَ انخفاضاً نسبياً في عام 2020 بلغ (30.30%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام نتيجة تفشّي جائحة كورونا، وبلغت (35.27%) في عام 2021 نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب التعافي الذي تحقّق في الاقتصاد العالمي، وزيادة الطلب على النفط الخام، وقد بلغ متوسط مؤشّر (NEI) للصادرات النفطية نحو (47.37%).

أمّا نسبة الصادرات النفطية منْ إجمالي الناتج المحلّي فبلغت في عام 2004 نحو (4.2%)، وسَجّلَتْ في أغلب سنوات مدّة البحث نسبة لا تتجاوز (1%) وفي عام 2021 سَجّلَتْ نسبة بلغت (0.52%)، وقد بلغ متوسط المدّة نحو (0.72%)، أمّا نسبة الصادرات السلعية منْ إجمالي الناتج المحلّي وسَجّلَتْ معظم سنوات البحث نسبة لا تتجاوز (1%) باستثناء عامي 2004 و 2019 بلغت (2.99%) و (1.57%) على التوالي. في حين بلغ متوسط المدّة نحو (0.39%).

الجدول (4)

صافي الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية حسب مؤشّر NEI في العراق

السنوات	الناتج المحلّي الإجمالي	الصادرات الكُلّية	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية	مؤشّر% NEI الصادرات الكُلّية	مؤشّر %NEI الصادرات النفطية	مؤشّر %NEI الصادرات السلعية
2004	101845262	29956020	24090651	1590223	56.27	4.20	2.99
2005	103551403	39963945	39142676	184295.9	54.35	0.62	.0.25
2006	109389941	48780391	47532806	266323.6	51.03	0.90	0.28
2007	111455813	51158039	49004429	213670.9	45.90	1.74	0.19
2008	120626517	79028559	76791472	258343.8	50.33	1.64	0.16
2009	124702075	51473556	50900333	172973.2	39.40	0.32	0.13
2010	132687029	63880713	63533765	244592.6	40.30	0.08	0.15
2011	142700217	96531318	96248458	259550.2	45.68	0.02	0.12
2012	162587533	113151788	112715638	352284.3	44.50	0.05	0.14
2013	175683380	108514490	107870099	417087.6	39.66	0.01	0.15

0.10	**0.12**	**38.93**	**254234.4**	**103247329**	**103714534**	**178951407**	**2014**
0.13	**0.11**	**32.32**	**268855.9**	**66715334**	**67192476**	**183616252**	**2015**
0.06	**0.04**	**28.16**	**115857**	**55159657**	**55352469**	**208932110**	**2016**
0.17	**0.10**	**33.92**	**369487.1**	**74597624**	**75180283**	**205130067**	**2017**
0.49	**0.21**	**40.80**	**1320882**	**107965190**	**109726006**	**210532887**	**2018**
1.57	**0.75**	**39.97**	**4128624**	**99299340**	**105083228**	**222141230**	**2019**
0.36	**1.38**	**30.30**	**722759.4**	**56796839**	**60229946**	**196985514**	**2020**
0.20	**0.52**	**35.27**	**604892.4**	**95270298**	**106320120**	**202468282**	**2021**
0.39	**0.72**	**47.37**	**المتوسّط**				
0.06	**0.01**	**26.49**	**الحد الأدنى**				
2.99	**4.2**	**69.59**	**الحد الأعلى**				
-14.71	**-11.56**	**-2.71**	**معدّل النموّ المركب**				

المصدر: منْ إعداد الباحث بالاعتَمّاد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات (2004-2021).

يلاحظ منْ الجدول (4) أنّ بسبب تردي القطاعات الإنتاجية لاسيّما الصناعة التحويلية والزراعية ما ينتج عنه اختلال في الهيكُلّ السلعي للصادرات، في حين كأنّ هذا الاعتَمّاد على قطاع واحد للتصدير ولا سيّما القطاع النفطي، الأمر الذي يساعد في خفض المرونة في حال تعرض هذا القطاع للصدمات والأزمات، بالمقابل تشكُلّ الصادرات منْ السلع الأخرى نسباً ضئيلة جداً، يعكس مدى ضعف الهيكُلّ السلعي للصادرات العراقية، إذْ أنّ عدم امتلاك العراق للتنوع في هيكُلّ الصادرات السلعية أنّعكس سلباً على الاقتصاد العراقي عن انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية او انخفاض الطلب عليه، وهذا يعكس ضعف بنية هيكُلّ الصادرات في الاقتصاد ومدى تأثره بهذه السلعة وارتباطه بالاقتصاديات الخارجية.

الاستنتاجات

1. أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الصادرات النفطية إلى الصادرات الكُلّية، وهذا يتوافق مع ما تراه النظرية التقليدية الجديدة للتجـارة فالصـادرات السلعية غير النفطية إلى الصادرات الكُلّية تعمل على تحفيـز النموّ الاقتصـادي ، باستعمال التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، والتي تعمل بدورها على تحسين كفاءة الإنتاج.
2. واقع اعتَمّاد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي لم يتَمّر بتوسيع الأنّشطة الاقتصادية الأخرى ولاسيّما التجارة السلعية.

3. أنّ تجربة التنمية في العراق في التنويع الاقتصادي بعيدا عن القطاع النفطي في غاية الصعوبة، العديد منْ العقبات المرتبطة بالمرض الهولندي، والبيئة الاجتَمّاعية و السياسية، وأنّشطة الاعمال، ونقص البنى التحتية، والقدرات التقنية والتنظيمية المحدودة. فضلا عن ضعف مساهمة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلّي الإجمالي مقارنة مع صافي الصادرات النفطية إلى الناتج المحلّي الإجمالي.

التوصيات

1- ضرورة الاهتَمّام بالقدرة التنافسية الوصول إلى مستويات افضل للأنّشطة الاقتصادية العالمية وتعزيزها للمنْتجات المصدرة على الصعيد الدولي إذْ أصبح حافزا لسعي الدول لتعزيز مكانّة تلك المنْتجات منْ اجل زيادة قدرة التنافسية على الساحة الدولية العامّة .
2- المراجعة والتقويم المستَمّر للأنّظمة والقوانّين والتشريعات المتعلقة بالاستثَّمّار، وبالأنّشطة الاقتصادية لتحسين المنْاخ الملائم لزيادة الاستثَّمّار وتطويره.
3- العمل على دعم مساهمة الصادرات السلعية وتعزيز تحسين كفاءة الإنتاج باستعمال التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والتبادل التجاري مع العالم الخارجي.

المصادر

1- أيمانّ محمد احمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 38، ربيع 2007،

2- تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، بيروت، 2008

3- ذياب فهد الطائي، المظاهر الاقتصادية للاقتصاد الريعي، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بدون سنة نشر،.

4- سلام زامل الشمري، تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلّة العلوم الاقتصادية، كُلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 57، المجلد 15، 2020،

5- عبد الله جناحي، "المجتَمّع الأهلي في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة البحرينية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4209،.

6- علي توفيق الصادق، المنْافسة في ظل العولمة والمضامين القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، سلسة بجوث، صندوق النقد الدولي معهد السياسات الاقتصادية، العدد الخامس، ابو ظبي، 1999،

7- محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية، الحوار المتَمّدن، العدد 3637، 2012.

8- المركز الوطني للتنافسية https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Competitiveness.aspx.

9- ناجي حسين، دراسة تحليلية لمنْاخ الاستثَّمّار في الجزائر، قسنطينة، الجزائر: جامعة منْتوري، (2006-2007)،

10- نهلة جواميرمايخانّ و أسماء جاسم محمد، دور العوائد الريعية ومساهمّتها في زيادة الناتج المحلّي الإجمالي على وفق تجربة الأمّارات العربية المتحدة، مجلّة كُلّية دجلة الجامعة، المجلد (6)، العدد (1)، كانّون الثانّي، 2023،

11- نوري منْير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (4)، 2006،.

12- البنك المركزي العراقي، التقري الاقتصادي السنوي، المديرية العامّة للإحصاء والأبحاث السنوية، بغداد، 2007،

13- EU, Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development, Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries, held In Boon for a period to 16 -17 May 2006

14- M. Abdel-Rahman, Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia, Department of Economics, King Saud University, Riyadh, 2007,

Marc- Andreas Muendler, (1965) Comparative Advantage by Sector of Industry.